بعضهم تم إيقافهم عن العمل لفترة وطبيب لمدة ثلاث سنوات.. وأخرى تبين أنها ابتزاز بحق الطبيب

نقيب أطباء دمشق لـ«الوطن»: اتخذنا قرارات نهائية بـ١٠٠ شكوى بحق أطباء معظمها وردت عبر القضاء

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة الأطباء في دمشق عماد سعاده عن معالجة ١٠٠ شكوى وردت إلى النقابة بحق أطباء واتخاذ قرار نهائي بها، إما بوجود خطأ طبي أو اختلاط، لافتاً إلى أن معظم الشكاوى التي وردت إلى النقابة عبر القضاء وهناك شكاوى عبر مواطنين إضافة إلى شكوى وردت من وزارة الصحة وقسم منها عن طريق مديرية الصحة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد سعاده أنه بموجب بعض هذه الشكاوى التي تم اتخاذ قرار نهائي فيها أن بعض الأطباء تمت إحالتهم إلى المجلس المسلكي وهناك أطباء تم إيقافهم عن العمل لفترة محددة إضافة إلى إيقاف أحد الأطباء عن العمل لمدة ثلاث سنوات، مشيراً إلى أن قسماً من هذه الشكاوى التي وردت كان فيها نوع من الابتزاز بحق الطبيب.

وبين أن الشكوى التي تبين فيها أن المريض محق في شكواه تم اتخاذ الإجراءات بحق الطبيب، موضحاً أن هذا يعود إلى طبيعة الخطأ الطبي فهناك أخطاء غير مقبولة ممكن أن يعاقب عليها القانون لفترات تتراوح بين الشهر وحتى ثلاث سنوات، لافتاً إلى أن هناك عقوبات مسلكية تؤدي إلى الشطب النهائي لكن هذا القرار يحق للطبيب أن يعترض عليه أمام محكمة الاستئناف في القضاء وتكون هي صاحبة القرار في هذا الموضوع.

وأضاف سعاده: نسعى دائماً لأن نقوم بواجبنا مع الطبيب ومع صاحب العلاقة المشتكي ولا نتحيز لأحد ضد الآخر، مشيراً إلى أن النقابة هي للأطباء ومع الأطباء ولكن في الوقت ذاته لا تضيع حق المريض المشتكي.

وبين سعاده أن أي شكوى تصل إلى النقابة إما أن تكون من صاحب العلاقة مباشرة أو عن طريق القضاء، موضحاً أن الشكوى التي تصل إلى النقابة من هذين الطريقين يتم الاطلاع عليها ويتم البحث في الشكوى الواردة بكل حيادية بين الطبيب والمريض صاحب العلاقة المشتكي.

وأضاف: عادة تطلب تشكيل لجنة ثلاثية لتقييم الحالة بعد الاطلاع على كل الوثائق المطلوبة وأحياناً نضطر أن نطلب وثائق من المشافي حتى يكون لدينا معلومات كاملة عن الموضوع، وبناء على ذلك نرى قرار اللجنة إما أن تتأكد اللجنة وجود خطأ طبي أو أنها تؤكد أن الحالة هي اختلاط.

وفيما يتعلق بعدد الأطباء المسجلين في النقابة والممارسين لمهنة الطب أكد سعاده أن عددهم نحو ١٣ ألف طبيب نحو ٣٥ بالمئة منهم طبيبات.

ولفت إلى أن هناك بعض الاختصاصات يوجد فيها نقص من الأطباء وبحاجة إلى دعم مثل التخدير وأطباء العصبية والنفسية وكذلك أطباء الإسعاف والعناية المشددة، في المقابل هناك العديد من الاختصاصات عدد الأطباء فيها يكفي الحاجة مثل أطباء العينية والجراحة العظمية وأطباء الأطفال وأطباء الغدد والسكري، مشيراً إلى أن وزارة الصحة تسعى دائماً لتأمين كوادر للاختصاصات التي تعاني نقصاً في الأطباء من خلال القرارات الاستثنائية في هذا المجال بالتعاون مع الروابط التابعة لنقابة الأطباء.

وفيما يتعلق بهجرة الأطباء بين سعاده أن الأطباء الذين يغادرون البلاد معظمهم من الخريجين الجدد وليس الأطباء القدامى، مشيراً إلى أن النقابة توقع يومياً على وثائق خاصة بالسفر ولكن صاحب الوثيقة ليس بالضرورة أن يغادر البلاد بل من الممكن أنه يسعى للسفر.

> ١٣ ألف طبيب في دمشق ٣٥ بالمئة منهم طبيبات

شكاوى من عدم الاهتمام بالنظافة في المطاعم الشعبية ومحال بيع الوجبات السريعة في اللاذقية

مدير الشؤون الصحية: ٦٩٧ مخالفة في المدينة وإغلاق ٢١٢ مخالفة للشروط الصحية

اللاذقية– عبير محمود

يشكو مواطنون عدم اهتمام العديد من المحال الغذائية بالنظافة خاصة بعض المطاعم الشعبية ومحال بيع الوجبات السريعة والألبان والأجبان في مدينة اللاذقية، وسط مطالبات بتشديد الحالات الرقابية على عملها لأنه يتعلق بالصحة والسلامة العامة.

كما طالب مواطنون بضرورة تشديد الرقابة الصحية على محال الألبان والأجبان، ومنهم من يقوم بتصنيعها بإضافة مواد كالنشاء، إضافة لبيعها على الأرصفة من أشخاص يدعون صنعها منزلياً وعدم قدرتهم على فتح محال ما يجعل المواد مضرة بالصحة بفعل عدم تغطيتها أو تبريدها طوال فترة العرض على الطرقات!

وذكر أحد المواطنين أن هناك محال تبيع السندويش وسط حالة من الفوضى وعدم النظافة في أحد الكراجات ضمن المدينة، إضافة لمحال صنع وبيع المعجنات التي تبيعها مكشوفة فتكون عرضة للحشرات والغبار.

وقالت إحدى السيدات: إن عدداً كبيراً من محال بيع اللحوم لا تلتزم البيع ضمن الشروط الصحية، ومنها من يبيع اللحوم مهما كان وزنها بأكياس سوداء بحجة أن الأكياس مرتفعة الثمن ولا يستطيع شراء كل الأنواع المخصصة لبيع اللحوم «الأكياس الشفافة والبيضاء».

مدير المهن والشؤون الصحية في مجلس مدينة اللاذقية كنان سعيد أكد لـ«الوطن»، الرقابة المستمرة على محال المهن الغذائية بكل أنواعها سواء كانت معجنات أم لحوماً أو مشتقات الألبان والأجبان وغيرها، والتأكد من مدى اهتمامها بالنظافة والتزامها بالشروط الصحية بشكل تام، مشيراً إلى إغلاق ٣١٣ محلاً مخالفاً في مناطق متفرقة من المدينة وذلك منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه.

وبيّن سعيد أن المخالفات سجلت بسبب ممارسة المهنة من دون الحصول على الترخيص الإداري ومحلين جراء ذبح خارج المسلخ والباقي بسبب مخالفة الشروط الصحية وعدم الاهتمام بالنظافة منها محال ذبح فروج وبيع معجنات وصنع ألبان وأجبان.

وذكر سعيد أن إجمالي الضبوط خلال عام ٢٠٢٣ بلغت ٦٩٧ ضبطاً مخالفة للمحال التجارية ضمن مدينة اللاذقية بسبب مزاولة المهنة من دون الحصول على التراخيص الإدارية وعدم وجود بطاقات صحية لعمال المهن الغذائية وعدم الاهتمام بالنظافة.

في المقابل، أشار سعيد إلى معالجة ٦٨١ شكوى ضرر صحي خلال المدة المذكورة، مبيناً أن الشكاوى ناجمة عن تسرب المياه من المنازل السكنية أو إزعاجات ناجمة عن المولدات (ضجيج وروائح جراء عملها قرب منازل سكنية).

وشدد سعيد على متابعة عمل جميع الفعاليات المهنية الغذائية بشكل يومي ومعالجة كل الشكاوى المقدمة فيما يخص أياً منها، مشيراً إلى معاقبة المخالفين واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق القانون.

> ٦٩٧ ضبط مخالفة لمحال تجارية بسبب مزاولة مهنة من دون ترخيص إداري

دفن «مجاني» للفقراء ومهنة «الحفّار» مهددة بالانقراض!

«دمشق» تسجل أكثر من ٧ آلاف وفاة وتبني ٤ آلاف قبر طابقي هذا العام

٤٠ مليوناً سعر القبر بين المواطنين.. وإبراهيم لـ«الوطن»: لا بيع للقبور إطلاقاً لدى المحافظة

فادي بك الشريف

كشف مدير مكتب دفن الموتى في محافظة دمشق فراس إبراهيم في حديث لـ«الوطن» أن هذا العام شهد تسجيل أكثر من ٧ آلاف حالة وفاة في العاصمة بعدد وسطي يقدر بـ٢٠ حالة وفاة يومياً، معتبراً أن هذا الرقم يعتبر ضمن المستويات الطبيعية، وأن أكثر عدد للوفيات خلال الأزمة سجل خلال جائحة كورونا منذ ٣ سنوات.

وأكد إبراهيم أن عدد القبور في دمشق تصل إلى الـ١٦٠ ألفاً موزعين ضمن ٣٠ مقبرة تعتبر كافية خلال الوقت الراهن، مبيناً أن هذا العام شهد بناء ٤ آلاف قبر طابقي الأمر الذي زاد من أعداد القبور لاستيعاب الموتى وساهم بوجود قبور إضافية.

وأوضح إبراهيم: العمل على بناء ٣ آلاف قبر جديد في مقبرة نجها، مع وجود عدد جيد من القبور الشاغرة في عدرا يقدر بـ٤ آلاف قبر، علما أن هذه المقبرة تتسع لآلاف القبور، مضيفاً: يتم تخصيص قبر في عدرا أو نجها بالنسبة للحالات التي لا تملك قبوراً.

ونوه مدير دفن الموتى بوجود «دفن مجاني» للفقراء بواقع ٧٠٠ حالة سنوياً سواء في نجها أم في مقابر دمشق من دون تكليف ذوي المتوفى أي رسوم أو أعباء، وذلك ضمن توجيه من المحافظ، مضيفاً: يتم تسيير أمور ذوي المتوفى بالحصول في اليوم الثاني من الدفن على ورقة (فقر حال).

وعلى نحو متصل، تجاوز سعر القبر في دمشق الـ٤٠ مليون ليرة ضمن إطار البيع (عرض وطلب) واتفاق مباشر بين المواطنين، وذلك حسبما تؤكده المعلومات.

وحول هذا الموضوع أكد أنه لا يوجد في المحافظة (مديرية دفن الموتى) أي بيع للقبور على الإطلاق، إنما يتم تقاضي الرسوم والأجور بالنسبة للقبر العادي أو بطابقين، ذاكراً أن رسوم القبر العادي تقدر بحوالي ٧٥٠ ألف ليرة، أما الطابقي فتصل التكلفة إلى نحو المليون و٦٠٠ ألف.

مضيفاً: إن المديرية خدمية وليست ربحية، حيث تتقاضى أجوراً بسعر التكلفة فقط، علما أن أجور مواد البناء (الإسمنت) ومواد التكفين (قماش- قطن- صابون- ليف- الخ) ارتفعت بشكل كبير، ومع ذلك لم يتم رفع الأجور منذ عام ونصف العام، مبيناً أن معظم مواد الدفن يتم الحصول عليها عبر مناقصات ومن القطاع العام.

ونفى إبراهيم وجود أي حالات سرقة جديدة لشواهد القبور أو أي عملية تلاعب، ولاسيما بعد الانتهاء من أتمتة كل السجلات لقبور العاصمة، مضيفاً إن هذا الأمر منع أي حالات تلاعب وإن وجدت فتكون نادرة وعبارة عن مشكلة قديمة من عشرات السنين.

ولفت إبراهيم إلى وجود ٣٠ سيارة للدفن لتخديم الوفيات، مؤكداً وجود ١٣٠ عاملاً وإدارياً في مكتب الدفن بدمشق، مؤكداً أن مهنة (حفار القبور) تكاد تنقرض بسبب الظروف ولاسيما أن المصلحة متوارثة والكثير من الأبناء لا يفضلونها أو أن الآباء يرغبون في تعليم أبنائهم مصلحة أو مهنة أخرى.

وقال مدير دفن الموتى: في دمشق ٥٤ حفاراً كافياً نوعاً ما لتخديم المقابر، مؤكداً أن هناك عقوبات تفرض على الحفار تبدأ من التنبيه والإنذار وتصل إلى الفصل في حال ضبط حالات ابتزاز للمواطنين وطلب مبالغ لقاء الدفن، علماً أن هذا العام لم يشهد أي حالات فصل لأي حفار، ويتم العمل على تقويم الخطأ بالشكل المطلوب.

> ارتفاع كبير لمواد التكفين والإسمنت ولا زيادة جديدة على الرسوم

بدء الري الحكومي للمحاصيل الشتوية

اللجنة الزراعية الفرعية تقرر إعادة فتح طريق عام حلب الرقة بالاتجاهين بداية العام القادم

محمود الصالح

قررت اللجنة الزراعية الفرعية في محافظة حلب خلال اجتماعها أمس برئاسة محافظ حلب حسين دياب بدء ضخ مياه الري ضمن مشاريع الري الحكومية بداية الشهر القادم لتمكين المزارعين من إعطاء رية الإنبات لمحاصيلهم المزروعة، وبشكل خاص محاصيل القمح، إضافة إلى باقي المحاصيل الشتوية الأخرى.

كما قررت اللجنة فتح طريق عام حلب الرقة ذهاباً وإياباً، نظراً لانتهاء موسم حصاد الذرة الصفراء وافتتاح المجففات بالمحافظة، حيث كانت محافظة حلب قد خصصت الحارة اليمنى من طريق عام حلب الرقة ابتداء من مفرق سفيرة إلى بلدة الدبسي في الرقة لنشر الذرة الصفراء على هذا الطريق، وذلك نظراً لكميات الإنتاج الكبيرة لمحصول الذرة الصفراء والتي يقدر أن تصل في حلب إلى نحو ربع مليون طن، بينما تم تخصيص الحارة الأخرى لحركة الآليات في ريف حلب الشرقي وريف محافظة الرقة الغربي.

وأكد المحافظ أهمية تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية بالوقت المحدد خصوصاً ما يتعلق بالمحاصيل الإستراتيجية وأهمها القمح وتأمين جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وقررت اللجنة تكليف اتحاد الفلاحين بحلب واللجان الزراعية المكانية حث المزارعين على زراعة محصول القمح لأهميته في الأمن الغذائي إلى جانب تكليف اللجان المكانية تطبيق المرسوم /٥٩/ الناظم للخطة الإنتاجية بمخالفة المساحات المزروعة بالشعير والفول على حساب القمح.

وبين مدير الزراعة رضوان حرصوني في تصريح «الوطن» أنه تمت حتى تاريخه زراعة /٦٦,٣/ ألف هكتار من محصول القمح منها /٤٦,٣/ ألف هكتار مروي و/٢٠/ ألف هكتار بعل، علماً أن الخطة الزراعية لمحافظة حلب هي ٨٨ ألف هكتار قمح مروي و٥٣ ألف هكتار قمح بعل، كما تم توزيع ٥٢٠٠ طن من بذار القمح للفلاحين من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار، كما بلغت كميات المازوت الزراعي الموزع لهذا الموسم الشتوي ٤,٢ ملايين ليتر، موضحاً أن المساحات المؤتمتة للمازوت الزراعي بلغت /١٥٧/ ألف هكتار وعدد الرخص المؤتمتة بلغت /٢٩١٦٠/ رخصة، على حين بلغت نسبة الهطلات المطرية في حلب حتى مساء أمس الأول /٨٨/ ملم.